



دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد
**The role of social responsibility programs in achieving
resource sustainability**

إعداد

المستشارة/ ريهام محمود دياب
Counselor/ Reham Mahmoud Diab

باحثة دكتوراه إدارة الأعمال - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والإدارية والمصرفية
مدير إدارة السيولة والخزانة - بنك ناصر الاجتماعي

Doi: 10.21608/ajahs.2024.341691

٢٠٢٣ / ١١ / ٦

استلام البحث

٢٠٢٣ / ١١ / ٢٣

قبول البحث

دياب، ريهام محمود (٢٠٢٤). دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد. *المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٣٠) فبراير، ١٤١ - ١٧٢.

<http://ajahs.journals.ekb.eg>

دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد

المستخلص:

يهدف البحث الي التعرف علي دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد حيث ان التنمية المستدامة ضرورية في تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة و توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية، من خلال أبعاد ثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وذلك بمساهمة جميع الأطراف المعنية ، كما تهدف المسؤولية المُجتمعية في المقام الأول الي تحقيق التنمية المُستدامة وضمن استدامة الموارد مما يحقق ميزة تنافسية للمؤسسات المُسؤولة مُجتمعيًا ، والتي تسعى بشكل مُستمر إلى تحقيق افضل سمعة تساهم في تعظيم أرباحها وذلك كنتيجة منطقية ومُباشرة لانتهاج مبادئ المسؤولية المُجتمعية وفق مبادئ منصوص عليها سلفاً، فالمسؤولية المجتمعية واحدةً من دعائم الحياة المجتمعية الهامة ووسيلة من وسائل تقدم المجتمعات، حيث تقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين. وتأتي هذه الدراسة لتوضيح هذه المسؤولية ومختلف مجالاتها ودورها في تحقيق استدامة الموارد ، وتبيان منافعها على المؤسسات مع عرض معايير قياسها، والآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تجسيدها ميدانياً. ولقد توصلت الدراسة الي ان المنظمة التي تود ان تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها احترام البيئة، اثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل ، احترام حقوق الانسان ، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع ككل ، واقامة الحوار مع اصحاب المصالح ، والانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وفي الختام يوصي البحث بأهمية تطبيق المزيد من برامج المسؤولية المجتمعية والسعي على متابعة وتطوير تلك البرامج، وزيادة الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وجعلها محورا اساسيا في أعمال الشركات، بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية و توعية كل العاملين في المؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة وكيفية التعامل مع تلك البرامج وبما يحقق الأهداف المنشودة .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، المسؤولية الاجتماعية

Abstract:

The research aimed to identify the role of social responsibility programs in achieving the sustainability of resources, as sustainable development is necessary in achieving justice between different generations and the distribution of natural resources to ensure the continuity of the development process, through three dimensions: the economic dimension, the

social dimension and the environmental dimension, with the contribution of all concerned parties. Social responsibility also aims primarily at achieving sustainable development and ensuring the sustainability of resources, which achieves a competitive advantage for socially responsible institutions, which continuously seek to achieve the best reputation that contributes to maximizing their profits, as a logical and direct result of adopting the principles of social responsibility according to previously stated principles. One of the important pillars of community life and a means of progress for societies, where the value of an individual in his community is measured by the extent to which he bears responsibility towards himself and towards others. This study came to clarify this responsibility and its various fields and its role in achieving sustainable development, and to show its benefits to institutions with the presentation of its measurement standards, and the mechanisms that can be adopted in order to embody it in the field. Finally, the study concluded that the organization that wishes to exercise its social responsibilities and contribute to achieving sustainable development They must respect the environment, enrich social dialogue and improve working conditions, respect human rights, adhere to and bear responsibility towards society as a whole, establish dialogue with stakeholders, and adhere to international standards related to social responsibility and sustainable development. In conclusion, the research recommended the importance of applying more social responsibility programs and striving to follow up and develop these programs, and to increase interest in the concept of social responsibility and make it a main focus in the companies' business, in addition to preparing training programs and educating all workers in institutions about the importance of social responsibility and sustainable

development and how to deal with these programs and to achieve the desired goals.

Keywords: sustainable development, social responsibility

مقدمة :

تعتبر التنمية المستدامة مقياسا لمدى تقدم الدول علي كافة الأصعدة ، فتحقيق الرفاهية للمواطنين والسكان علي حد سواء يعبر عن مدي فاعلية النهج الليبرالي الذي يمكن الدولة من رفع أداء مستوي المؤسسات والافراد للوصول الي الرخاء المادي ، وعليه فاذا ما تم تحقيق ذلك فيعتبر مؤشرا علي تطور الاقتصاد ، وقد أصبحت المؤسسات الحديثة تحرص علي تبني المسؤولية المجتمعية وأصبحت جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها للتعامل والتفاعل مع البيئة بكل متغيراتها فأصبحت المسؤولية المجتمعية في عالمنا الحالي بالغة الأهمية، ولا يخفى أثرها الفعال على الشركات والبنوك والمجتمع ككل، حيث أنها قادرة على إحداث تغيير لأنها تساهم في تغيير نمط الحياة والبيئة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، مما ترتب عليه ضرورة تغيير الإدارة لنهجها وأسلوب عملها حتى يتسنى لها مواكبة هذا التطور وتحقيق رغبات المجتمع المتزايدة والقدرة على المنافسة بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن على النحو الذي يحقق احتياجات المجتمع بالصورة المثلى ، و ذلك عن طريق توظيف الكفاءات والموارد و تقديم الحوافز مما يتطلب ضرورة متابعة الاداء ، للوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن على النحو الذي يحقق احتياجات المجتمع بالصورة المثلى ولذلك فهي تحتل الان أهمية كبيرة على مستوى العالم ، وعليه أصبح الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية مطلبا أساسيا للحد من الفقر من خلال هذه المؤسسات بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة، ومساندة الفئات الأكثر احتياجا. ونجاح قيام المؤسسات الاقتصادية بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، ودعم المجتمع ومساندته، وحماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه المؤسسة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية للمجتمع، فالمسؤولية المجتمعية هي بمثابة روح المواطنة التي تعتمد على ضمير وشخصية الإنسان . ويسعي البحث الحالي الي دراسة دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد وذلك من خلال السؤال الرئيسي التالي :-

تساؤلات البحث :

- هل تعتبر المسؤولية المجتمعية خيارا استراتيجيا لتحقيق استدامة الموارد ؟
وينبثق من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية علي النحو التالي:-
١. ما هيه المسؤولية المجتمعية ، وما أهميتها بالنسبة للمنظمة ؟
٢. ما المقصود باستدامة الموارد ؟ وما هي خصائصها ومبادئها ؟
٣. ما هي العلاقة بين تحقيق برامج المسؤولية المجتمعية واستدامة الموارد في المؤسسات ؟
٤. الي أي مدي تساهم برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق الاستدامة؟

اهداف الدراسة :

- كأي بحث علمي يهدف إلى الإجابة علي تساؤلات معينة فإن هذا البحث يسعى إلي تحقيق الأهداف التالية
١- التعرف على كل من المسؤولية المجتمعية و استدامة الموارد .
٢- المكاسب التي تتحصل عليها المؤسسة جراء تنامي حسها المسؤول .
٣- محاولة تحديد العلاقة بين المسؤولية المجتمعية واستدامة الموارد .
٤- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في المؤسسات على تطوير عملها في مجال برامج المسؤولية المجتمعية لتحقيق الاستدامة للموارد .

أهمية البحث :

- تسعي الدراسة الحالية إلي اثراء المكتبة العربية بدراسة عن برامج المسؤولية المجتمعية وتأثيرها في تحقيق الاستدامة للموارد فضلا عن ندرة الدراسات السابقة التي ربطت ما بين المتغيرين ، وذلك في حدود علم الباحثة ، وذلك لتوضيح الاتي :
١- نجاح المؤسسات يرتبط بشكل أساسي بتطبيقها للمسؤولية المجتمعية .
٢- أي اصلاح في الجوانب التشريعية والتنظيمية لا يمكن ان يحقق هدفة المنشود اذا اغفلنا مسألة التحديث في ظل محيط عالمي يتميز بالحدائث والمنافسة .
٣- تسليط الضوء علي أهمية تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية لتحقيق الاستدامة للموارد .
٤- المشاركة في تطوير اقتصاد مستدام
٥- احترام البيئة ومواجهة تغير المناخ
٦- التعاون مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني
٧- تعزيز الأخلاقيات في قطاع الأعمال وفي العلاقة مع الموظفين والموردين

مصطلحات ومفاهيم البحث :

• المسؤولية المجتمعية

أول من عرف المسؤولية المجتمعية أو المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الباحث الاداري (Drucker, ١٩٧٠) الذي عرفها باختصار ومن منظور عام على أنها "التزام منظمة الاعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". ودقق في تعريفها الاقتصادي (Friedman, ١٩٧٠) استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وإلى التحايل. ومن وجهة نظر أخرى والتي يعد من أبرز أنصارها (Samuelson Paul) الذي يرى "أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا ، كما يشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية في عالم اليوم يجب أن لا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية المجتمعية ، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وأن تسعى نحو الابداع في تبنيتها، إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يحقق للمنظمة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى أصحاب المصالح، كما يساعدها على تجنب الضغوط الحكومية بشكل كبير .

وهناك من عرفها بأنها شعور المؤسسة أو الشركة بمسئوليتها تجاه البيئة والمجتمع في آن واحد، أو هي التزام الشركة من الناحية الأخلاقية بتأدية مسؤولياتها تجاه المجتمع من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية (صبرة، وهارون، ٢٠١٧، ص٥).

كما عرفها البنك الدولي المسؤولية المجتمعية على أنها " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم و عائلاتهم و المجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد" (World Bank, 2005, p.1).

كذلك عرفها أبو النصر "بأنها عبارة عن التزام المنظمة بالمشاركة في تحسين نوعية الحياة لأسر العاملين وللمجتمع ككل والمحافظة على البيئة من التلوث وذلك من خلال مجموعة من البرامج والخدمات والإعانات والتسهيلات التي تقدم بواسطة المختصين بهذه المنظمة في ضوء احتياجات ومشكلات المجتمع وفي إطار قيم وأخلاقيات وقوانين هذا المجتمع" (أبو النصر، ٢٠١٥، ص٣٤)

وفي هذه الدراسة يمكن تعريف المسؤولية المجتمعية بأنها : تشير إلى مشاركة المؤسسات بشكل إيجابي في تنمية المجتمع وتقديم الخدمات لأطراف المسؤولية المجتمعية وفقاً لما تتطلبه القوانين أو الأنظمة أو الإجراءات الحكومية.

استدامة الموارد:

١- تعرف الاستدامة علي انها " استمرارية الموارد الطبيعية لاجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة علي خصائصها " (تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧، ص:١٥)

٢- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة علي انها " تلبية حاجات الحاضر دون ان تؤدي الي تدمير قدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها الخاصة "

٣- تعريف الأمم المتحدة : " هي تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ علي الموارد الطبيعية ، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية علي أساس المساواة .

٤- تعريف معهد الموارد العالمية : وهو عرفها علي أساس أربعة مجموعات :
- اقتصاديا : تعني لتنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية اما بالنسبة
للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من اجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر
ومظاهر التخلف .

- اجتماعيا : السعي من اجل تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية
خاصة في المناطق الحضرية .

- بيئيا : حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية .

- تكنولوجيا : تعني نقل المجتمع الي عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا الصديقة للبيئة .

وعلية فهي تعترف بالترابط بين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية ، وتسعى جاهداً لإنشاء عالم يتمتع فيه جميع الأشخاص بالوصول إلى الموارد والفرص التي يحتاجون إليها للازدهار. ينطوي تحقيق الاستدامة على معالجة مجموعة من التحديات، بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، ونضوب الموارد، وعدم المساواة الاجتماعية .

وفي هذه الدراسة يمكن تعريفها بانها " قدرة الأنظمة أو العمليات أو الممارسات على الاستمرار إلى أجل غير مسمى دون استنفاد الموارد أو الإضرار بالبيئة أو المساس برفاهية الأجيال القادمة. فهي نهج يوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان عالم صحي ومنصف للأجيال الحالية والمقبلة ، فتضمن الاستدامة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

البحوث والدراسات السابقة :

البحوث والدراسات السابقة التي تناولت (دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد)

١- دراسة (روضة , رحيمة , ٢٠١٨) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة

تهدف الدراسة محاولة لتسليط الضوء على أهمية تبني الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهل هي مجرد عمل تطوعي أو خيرى تقوم به المؤسسة لتحسين صورتها أمام المجتمع؟ أم هي أداة لتحقيق أهدافها المتعلقة بالاستغلال الأمثل للموارد، مراعاة النظم البيئية ، حماية العمالة ، تدعيم الانتاج المستدام.... وغيرها من الاهداف المتعلقة بالاستدامة ، وقد خلصت الدراسة الى ان المسؤولية الاجتماعية هي مبادرات تطوعية تقوم بها المؤسسة بدافع اخلاقي أو ديني أو قد يكون تسويقي وتأخذ احيانا طابع الزامي تستشفه من القوانين والتشريعات التي وضعت بهدف تأطيرها ، كما قد تبادر المؤسسة بتقديم العديد من الأنشطة الاجتماعية لكي تصبح جزءا من نظام المواطنة الصالحة وشريكا أساسى في تحقيق التنمية المستدامة بهدف بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

٢- دراسة (Ashraf Elsafty1 & Abdelaziz Tahon, ٢٠٢١) بعنوان :

“Exploring Impact of Corporate Social Responsibility on Organizational Performance, the Case of Turkish Islamic Banks”

يهدف البحث الى استكشاف تأثير أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات على الأداء التنظيمي من خلال التركيز على البنوك الإسلامية التركية كمنظمة ديناميكية وتنمو بمعدل مرتفع خلال العقدين الماضيين، طبقت على منطقة أصحاب المصلحة في البنوك الإسلامية التركية والتي تعكس أداء البنك وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وكيفية مراقبة التأثير من خلال العديد من الأدوات ، لاستكشاف هذه العلاقة ، اعتمدت الدراسة على النهج السردى لجمع البيانات من خلال المقابلات ، مع شرائح مختلفة من أصحاب المصلحة والمناقشات بناءً على أسئلة مباشرة وفقاً لكل نوع من القطاعات. وناقشت علاقتها بالاتجاهات العالمية الحديثة وركزت على نهج أصحاب المصلحة لشرح المعنى الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية للشركات. حيث أن هذا النهج يهتم باحتياجات أصحاب المصلحة ويعكس اهتمام الشركة بهم. استخدمت الورقة نهج أصحاب المصلحة في قياس المسؤولية الاجتماعية ، حيث عرف تأثير المسؤولية الاجتماعية من خلال النهج المباشر تجاه أصحاب المصلحة. بينما يركز الأداء التنظيمي على الأدوات والنماذج التي تقيس الأداء ، باستخدام بطاقات النتائج المتوازنة لتطبيقها على الدراسة من خلال جوانبها الرئيسية الأربعة (المالية ، والعمليات ، والعملاء ، والبحث والتطوير) ركزت التوصيات الرئيسية على الحاجة

الماسة لنشر المسؤولية الاجتماعية للشركات ، مع وجود وظيفة / قسم واضح في الخصائص ، وتأثير معيار الإبلاغ المشترك على السمعة بشكل مباشر ، وقد ينخفض الطلب المرتفع على الخدمات المصرفية الإسلامية بمرور الوقت ، ولكن يمكن الحفاظ عليه من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات .

٣- دراسة (سعيدة، صيرينة ، ٢٠٢١) بعنوان: نحو استدامة التنمية من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية

يهدف البحث الي لفت نظر المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية لأهمية المسؤولية الاجتماعية باعتبارها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع أداء مستوي المؤسسات والافراد للوصول الي الرخاء المادي وعلية اذا ما تم تحقيق ذلك فيعتبر مؤشرا علي تطور الاقتصاد ، وتوصلت هذه الدراسة الي أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، فتبني المسؤولية الاجتماعية والتزام تطبيقها اتجاه أصحاب المصالح وفي مختلف المجالات يعزز من دورها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ويجعل مساهمتها في تحقيق ذلك بفاعلية .

٤- دراسة (معيوف & واخرون ، ٢٠٢١) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات

تهدف الدراسة الي التعرف على كل من المسؤولية الاجتماعية و استدامة المؤسسات ،والمكاسب التي تتحصل عليها المؤسسة جراء تنامي حسها المسؤول، ومحاولة تحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية واستدامة المؤسسات. توصلت الدراسة الي يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تتعامل بشكل جدي مع برامج المسؤولية الاجتماعية، لأن إهمالها لمثل هذه البرامج من شأنه أن يضعف قدرتها التنافسية و يضعف من صورتها و سمعتها ؛ كما يجب على المؤسسات تضمين المسؤولية الاجتماعية في رسالتها الإستراتيجية و أن تعتبرها جزء لا يتجزأ من سياستها العامة التي يجب أن تحرص على أن تؤديها بالشكل المطلوب ؛ ويجب أن تفرق المؤسسات الاقتصادية بين العمل الخيري و برامج المسؤولية الاجتماعية، لأن الأولى هي برامج اجتماعية مؤقتة و متقطعة لا علاقة لها برسالة المؤسسة، أما الثانية هي جزءاً من السياسة العامة للمؤسسة لا تشمل فقط المساعدات بل تمتد لخطط التنمية الاجتماعية و البيئية و التنمية المستدامة، و هو ما يضمن استدامة المؤسسة .

٥- دراسة (محمد فرحان , ٢٠٢١) بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأداء المستدام كمدخل للرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

يهدف البحث الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من باب المسؤولية الاجتماعية للجميع والذي يعزز من أدائها المستدام وذلك للقيام الوحدات الاقتصادية بواجبها تجاه المجتمع وقضايا حماية المجتمع والبيئة ، توصل لبحث الى ان تقديم الوحدات الاقتصادية خدمات لتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية ؛ والتي تعد

الأساس للتنمية المستدامة وتطبيق معايير تقييم الأداء الاستدامة الاجتماعية والبيئية للوحدة وعليه تعمل المسؤولية الاجتماعية وخاصة للوحدات الاقتصادية ضرورة إستراتيجية تنافسية لهم بشكل أساس، تؤدي الى زيادة ارباحها لتحقيق النجاح للوحدة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمع ، واهم ما يوصي به البحث هو حث وتشجيع الوحدة الاقتصادية على إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية وأداء واجبها ومعايير تطبيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية وإرساء ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات لتصبح سلوكاً عملياً وثقافة ومنهجاً للجميع.

٦- دراسة (محمود & اخرون , ٢٠٢٢) بعنوان: تقييم مدى وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسؤولية المجتمعية وأثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى وفاء الشركات المصرية بمسئوليتها المجتمعية وإنعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر وذلك عن طريق دراسة عناصر المسؤولية المجتمعية للشركات والتعرف على مبادئها، بالإضافة إلى دراسة مفهوم التنمية المستدامة وتحليل عناصرها وأهدافها وتوضيح أهمية استدامة الشركات ، طبقت على ٤٧ شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨، وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن وفاء الشركات المساهمة المصرية بمسئوليتها المجتمعية يؤثر بالإيجاب على الأداء المالي للشركات والتي يعتبر ركن أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة ويعتبر أحد أبعاد التنمية المستدامة، وذلك بسبب وجود علاقة معنوية إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وكل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما أوضحت النتائج أن حجم الشركة والرافعة المالية ونوع الصناعة (IT) يؤثر على الأداء المالي للشركة، بينما لا يؤثر معدل نمو المبيعات (Grow) على أداءها المالي. وبالتالي يرى الباحث امكانية قبول الفرض الرئيسي للدراسة بوجود علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسؤولية المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧- دراسة (Kalkavan, H. 2022) بعنوان: "The Importance of Ethics and Corporate Social Responsibility in Financial Markets: A Literature Review and Recommendations for Ethical and Islamic Banking"

هدفت الدراسة الي توضيح كيف يجب على البنوك أن تتصرف في مواجهة المعضلة الاقتصادية الأخلاقية. علاوة على ذلك ، وتوضيح مدي إمكانية ان تكون البنوك الأخلاقية والإسلامية قادرة على تنفيذ نموذج تجاري ومالي في نظام السوق المالي الحالي من خلال الحفاظ على اختلافاتهم (من حيث الحساسية الأخلاقية) عن

البنوك التقليدية وكيفية طرحها في شكل مستدام ، وتوصلت الدراسة ان البعض يهتم فقط بالمصرفية الأخلاقية ، بينما يسعى الآخرون إلى إنشاء نظام مالي قائم على المجتمع المسؤولية تجاه المجتمع والناس. تجذب الدراسات الانتباه بشكل أساسي إلى مسألة كيفية عمل البنوك في التصرف في مواجهة المعضلة الاقتصادية الأخلاقية ، كما ان الجانب الأخلاقي أكثر قيمة بكثير من الربحية الاقتصادية وتشمل نهج المسؤولية الاجتماعية. في مفهوم الاهتمامات الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية للشركات ، تمت مراجعة الأدبيات ومناقشة المجالات الإشكالية للأعمال المصرفية الأخلاقية والإسلامية ، يمكن اعتبار التمويل الإسلامي وخاصة الخدمات المصرفية اعتبار على أنه الممارسة لتحقيق المسؤولية الأخلاقية للشركات والعدالة الاجتماعية في المجالات المالية والاقتصادية .

التعقيب علي البحوث والدراسات السابقة :

تعتبر هذه الدراسة مكملة لغيرها من الدراسات السابقة ذات الصلة الا انها تتميز بما يلي :

1. استفاد البحث الحالي من البحوث والدراسات السابقة في اعداد الجزء النظري وفي تحديد مصطلحات ومفاهيم البحث الحالي .
2. ويتميز البحث الحالي عن البحوث والدراسات السابقة في كونه يركز علي لقاء الضوء علي دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد للمؤسسات .

3. ندرة الدراسات العربية والأجنبية التي تتحدث عن العلاقة ما بين تطبيق برامج المسؤولية المجتمعية في المنظمات وتأثير ذلك علي تحقيق الاستدامة ، وذلك في حدود علم الباحثة .

■ دوافع اختيار موضوع الدراسة

جاء اختيارنا لهذا الموضوع بناء على عدة اعتبارات من أهمها:

- كثرة الحديث عن هذا الموضوع في الأونة الأخيرة على المستوى الدولي، وتبني العديد من المنظمات لممارسات المسؤولية المجتمعية رغبة منها في تحقيق التنمية المستدامة .

- الحاجة للبحوث المتعلقة بدور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد للمؤسسات خصوصا فيما يتعلق بالبحوث العربية، التي تشهد قلة بخصوص هذا الموضوع مقارنة بالبحوث الأجنبية.

- الاقتراب من المؤسسات والتعرف على طبيعة ممارساتها الإدارية في مجال المسؤولية الاجتماعية واستقراء الواقع الذي تتميز به في جمهورية مصر العربية في هذا المجال، من اجل معرفة النقااص والسلبيات وعرض حلول لها من اجل تحقيق الاستدامة .

- الرغبة في تقريب المفاهيم الإدارية الحديثة من المؤسسات المصرية .

الاطار النظري

• المحور الأول : التنمية المستدامة ، المفهوم ، والاهداف و الخصائص والأبعاد والمعوقات :-

✓ مفهوم التنمية المستدامة

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك العديد من التعريفات لهذا النوع من التنمية، بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر، فالتنمية المستدامة يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة كأحد أنماط التنمية الحديثة نسبيا، والذي يتصف بمجموعة من الخصائص منها أن الانسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، ونذكر منها ما يلي :-

- تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، وهي التي تأخذ في اعتبارها التوازنات الطبيعية وذلك حفاظا على الموارد من التدهور والاستنزاف وضمانا لاستدامة التنمية .

- في حين اشارت (الامم المتحدة، ٢٠١٧) التنمية المستدامة هي نورث الاجيال المقبلة شيئا معينا، بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشي لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولتطلع إلى الاجيال التي ستليها من المنظور نفسه .

- التنمية المستدامة بأنها تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي . ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يتضح أن التنمية تتمثل في كافة العناصر التي تسهم في زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات، والقدرة على تقديم خدمات ابتكارية تتوافق مع متطلبات سوق العمل، ويصعب محاكاتها من قبل الاخرين، والمتمأل في مفهوم التنمية المستدامة سوف يدرك منذ البداية أن هذا المفهوم قد أكد ضرورة النظرة الشاملة والتكاملية في فهم وتفسير المشكلات التنموية.

✓ اهداف التنمية المستدامة :



الشكل رقم (١)

المصدر / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة

• تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- ١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله وبجميع انحاء العالم .
- ٢- القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة .
- ٣ - تمكين الجميع من العيش في صحة جيدة وتعزيز رفاهية الجميع في جميع الأعمار.
- ٤- ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد على قدم المساواة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة .
- ٥- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
- ٦- ضمان حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي وضمان تسيير مستدام للموارد المائية
- ٧- ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة ، ومستدامة وحديثة بتكلفة معقولة.
- ٨- لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمشارك ، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير عمل لائق للجميع.
- ٩- بناء بنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام التي تعود بالفائدة على الجميع وتشجع الابتكار.
- ١٠- الحد من أوجه عدم المساواة في البلدان وفيما بينها .
- ١١- ضمان أن تكون المدن والمستوطنات البشرية مفتوحة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .
- ١٢- وضع أنماط استهلاك وإنتاج مستدام .
- ١٣- اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره .

• وفيما يلي سنذكر بعض السمات او الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة:

أ. فهي تنمية ذات طبيعة إيجابية: حيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في تنفيذ خطواتها، فالبشر في هذا النمط من التنمية يتعايشون مع مختلف مراحل المشروع منذ إصدار قراره وحتى تجسيده .

ب. المشاركة الديمقراطية: فالتنمية من خلال هذا النمط قريبة من البشر، وتفترض المساواة بينهم، ولا يقوم البعض بتنفيذها وكالة عن بعض، فالتنمية تتطلب وعي الجميع ومشاركة الجميع وفق مرجعية مشتركة، ومن ثم تعتبر التنمية المستدامة مدخلا للممارسة الديمقراطية الحقيقية، أو أن الأخيرة شرط ضروري للاولي، ثم

البدء من هذا الطرف أو ذاك، فالمطلوب تحفيز البشر واستثارة دافعيتهم وتطوير وعيهم.

ت. السعي لتمكين المهمشين: فالتنمية المستدامة تسعى إلى تمكين المهمشين الذين تم إبعادهم عن المشاركة، وخاصة الفقراء الذين يعيشون في مستوى الفقر المدقع، حتى يستعيدوا عافيتهم من أجل المشاركة الاقتصادية، وتمكين الاقليات، وتمكين المرأة.

ث. تتميز التنمية المستدامة كذلك بالتنوع؛ وتقبل بإمكانية وجود عدة أنماط متوازية تؤدي كلها إلى التنمية، وبإمكانية اختيار كل بلد للنهج التنموي الذي يراه صالحا له رغم تبني الجميع لنفس الاهداف التنموية بعيدة المدى .

ج. التنمية المستدامة لا تستند إلى فكرة التبادل التي استندت إليها التنمية التقليدية لان التبادل يتضمن تعويضا أو بديلا ، ويتطلب اتفاقات تعاقدية ونظاما قانونيا معقدا، أما التنمية المستدامة فلا تتطلب هذا التعويض الفوري، لأنها تركز على أساس أخلاقي يمكن الافراد من تأجيل إشباع رغباتهم، فرأس المال الاجتماعي يشجع الافق الابعد أمدا في التفاعل الاجتماعي؛ حيث تأخذ أجيال الحاضر في اعتبارها مصالح أجيال المستقبل .

ح. عالمية مطالب الحياة، والاستدامة والتواصل بين الاجيال، ومناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية ، فعالمية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية المستدامة اليوم بضرورات التنمية في الغد، والحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل، وأقوى شئ لحماية البيئة هي الحاجة الاخلاقية إلى ضمان فرص للأجيال المقبلة مماثلة للفرص التي نعمت بها الاجيال السابقة، وهذا الضمان هو أساس التنمية المستدامة .

➤ وأضاف دوجلاس موسشيت (٢٠٠٠ ، Douglas Muschit)، مجموعة من الخصائص التالية :-

١ . التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

٢ . التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.

٣ . التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

٤ .عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية.

٥ . التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات .

٦. التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.
٧. تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة .
٨. تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض .
٩. تصنع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول .
١٠. تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية .
١١. تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع .
١٢. تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي .
١٣. تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعاً تعمل بتقاهم و انتظام .

• ابعاد التنمية المستدامة

لا يمكن اعتماد التنمية المُستدامة على الجانب البيئي فحسب وإنما تشمل أيضاً جوانب اقتصادية واجتماعية وهي تنمية ذات ابعاد ثلاثية مترابطة ومتكاملة تتمثل بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي .

وفيما يأتي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المُستدامة :

اولاً : البعد الاقتصادي :

يستند البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الي المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع الي اقصي حد والقضاء علي الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية علي النحو الأمثل وكفاءة ، وبناءاً علي التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة " جوهانوسبورغ " الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٢ تكون الاستدامة الاقتصادية في المجالات الأساسية علي النحو التالي :-

١- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ؛ وفي هذا الصدد يستهلك الفرد في الدول الصناعية المتقدمة أضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من النفط والغاز والفحم ، ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية ، الصناعية ، الحضرية والريفية.

٢- في مجال الطاقة : ايقاف تبديد الموارد وذلك من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة>

- ٣- الحد من التفاوت في توزيع الدخل : وذلك لأن لتوزيع الدخل والثروة في المجتمع أثراً جوهرياً على النمو الاقتصادي في حد ذاته ولذلك ينبغي الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية .
- ٤- المساواة في توزيع الموارد : اذ اصبح عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الفقيرة والغنية وتتمثل هذه المسؤولية في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الافراد جميعاً اقرب الى المساواة اذ ان الفرص الغير متساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية الاخرى يمثل حاجزاً امام التنمية .
- ٥- كذلك يجب تقليص الإنفاق العسكري وتحويل الاموال من الإنفاق على الاغراض العسكرية الى الإنفاق على احتياجات التنمية .
- ٦- في مجال الصحة : زيادة الإنتاجية من خلال الرعايا الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .
- ٧- في مجال التعليم : ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية .

ثانياً : البعد الاجتماعي :

- ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المُستدامة وضرورة الانصاف بين الأجيال من خلال ١- **الاسلوب الديمقراطي في الحكم** : ويعد من اهم المتطلبات في تحقيق التنمية المُستدامة توفر الحكم الصالح لمجتمع ما ويتم اختياره باسلوب ديمقراطي على ان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع الافراد في المجتمع ، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الاساسية للتنمية.
- ٢- **اهمية توزيع السكان** : وتعني النهوض بالتنمية الفردية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة من الريف الى المدن الكبيرة لما لها من عواقب بيئية وخيمة ، وكذلك اتخاذ تدابير سياسية خاصة من خلال اعتماد تكنولوجيات تؤدي الى تقليص الآثار البيئية للتحضر ، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالاراضي الزراعية وتخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى .
 - ٣- **التعليم والصحة** : اذ ان هدف التنمية البشرية المُستدامة هو توفير الاحتياجات الاساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة واكتساب تطوير المعارف للأفراد من اجل المساهمة في استدامة التنمية .
 - ٤- المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي .
 - ٥- استدامة المؤسسات

ثالثاً : البعد البيئي :

ويشمل البعد البيئي ما يأتي :

١- إتلاف التربة : استعمال المبيدات في تدمير الغطاء النباتي لأن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان الى التقليل من غلتها وتخرج سنوياً مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية من دائرة الانتاج ، كما ان الإفراط في استعمال المبيدات يؤدي الى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية ، واما الافراط في استعمال المبيدات الزراعية يعد سبباً رئيسياً في تلوث الغذاء والمزروعات وكذلك الاستعمال المفرط للمبيدات الكيماوية يؤدي الى نتائج عكسية وحدوث خسائر اقتصادية .

٢- حماية الموارد الطبيعية : وتعني استخدام الاراضي الزراعية وامدادات المياه الاستخدام الكفوء وذلك تبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة ، وهذا يتطلب تجنب الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الأنهار والبحيرات واستخدام الري استخداماً امثل واجتتاب تملح اراضي المحاصيل وتشبعها بالماء .

٣- حماية المناخ من الاحتباس الحراري : اذ يشكل الاحتباس الحراري احد اهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة لما يرافقه من تغيرات تتمثل بزيادة الجفاف واتلاف الاراضي والمحاصيل الزراعية وكذلك انتشار الاوبئة بين الحيوانات والنباتات والانسان وحدث موجات من العواصف والفيضانات فالهدف الاساسي للتنمية المُستدامة العمل على إيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخلفات .

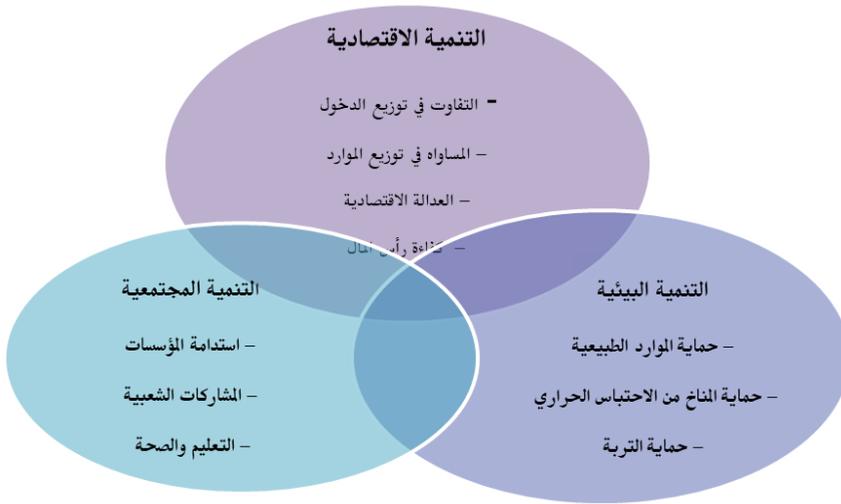
رابعاً : البعد التكنولوجي :-

- استخدام التكنولوجيا النظيفة : وتعني التنمية المُستدامة هنا التحول الى تكنولوجيا أنظف وأكثر وأكفاً وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الى حد ادنى، وينبغي ان يتمثل هذا الهدف في عمليات او نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات او ملوثات اقل وتعيد تدوير هذه النفايات داخلياً وتعمل مع النظم والنظم الطبيعية وتساندها ، وسن قوانين خاصة بفرض عقوبات بهذا المجال وتطبيقها ، وعادة ما تستخدم البلدان النامية تكنولوجيا اقل كفاءة وأكثر تسبباً في التلوث من تكنولوجيا متاحة في البلدان الصناعية ، ومن شأن التعاون التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا انظف واكفاً ان تتناسب مع الاحتياجات المحلية ، وسد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية من دون المزيد من التدهور من نوعية البيئة وان يزيد الانتاج الاقتصادي.

وفيما يتعلق بكيفية قياس التنمية المستدامة من الناحية الاجرائية، نجد على الرغم من الاتفاق على أن الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة، تشمل البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنها مترابطة ومتشابكة إلا أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة ومنهجية البحث وخلفية التحليل من

حيث التخصص العلمي، فالاجتماعيون والاقتصاديون والاداريون يركزون على الاهداف الاقتصادية والادارية أكثر من غيرهم، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية البيئة الطبيعية، ويركز الاجتماعيون على البعد الاجتماعي المتمثل بمبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ومستويات المسؤولية الاجتماعية، ولهذا تختلف تعريفات التنمية المستدامة باختلاف المنظور.

ابعاد التنمية المستدامة



الشكل رقم (٢) من اعداد الباحثة بالاستفادة من الدراسات السابقة

• معوقات التنمية المستدامة :

علي الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي تلت اعلان ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدام إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة كان من أهمها ما يلي :

- عدم الاستقرار الداخلي والخارجي، مثل الصراعات التي تنشأ بين الدول.
- مشكلات الاحتباس الحراري بسبب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- تلوث الهواء والماء بسبب استخدام المواد الكيميائية.
- تلوث المحيطات بسبب النفايات الصناعية وتسرب المواد النفطية.

- اعتماد الكثير من السكان على الوقود الأحفوري وتجاهل المصادر المتجددة للطاقة.
- الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية، واستنزاف التربة الصالحة للزراعة
- انقراض العديد من الكائنات الحية مما يهدد توازن النظام البيئي.
- عدم اتباع خطة شاملة وواضحة للتطوير العقاري.
- سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة وخاصةً في البلدان النامية.
- عدم اهتمام الحكومات بتقديم خطة واضحة ومنظمة لتحقيق التنمية.
- نقص توعية العمال والموظفين وفئات الشعب المختلفة بأهداف وضرورة التنمية المستدامة .
- انتشار الامية وتسرب الطلبة من التعليم .
- الانفجار السكاني حيث يتسبب النمو السكاني الكبير بإرهاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني / المسؤولية المجتمعية

✓ تعريف المسؤولية المجتمعية

تعرفها منظمة الامم المتحدة على انها : " تحلي الشركات لروح المواطنة العالية، التي تغطي كل من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي. ومكان الشركات عبر الوطنية ان تظهر تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالميا في ممارسات فرادى الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجالات حقوق الانسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة .

كما عرفها المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة على انها : " التزام مؤسسات الاعمال المتواصل للسلوك الاخلاقي وللمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة واسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة .

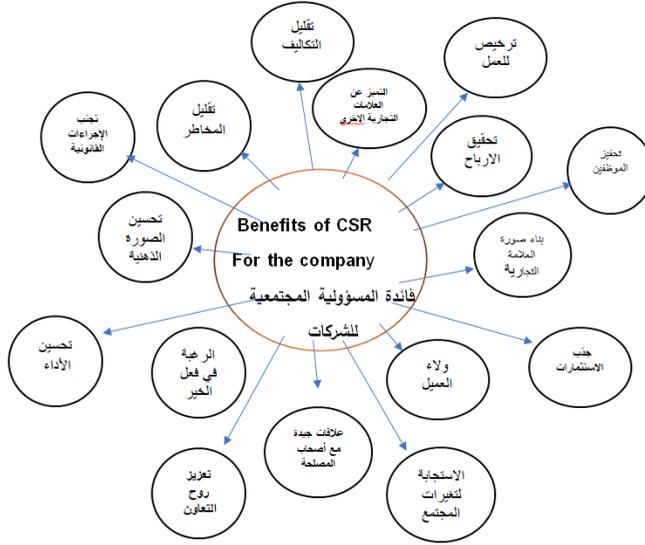
فتعني المسؤولية الاجتماعية للشركات تصرف الشركات على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمساءلة، ليس فقط أمام أصحاب هذه الشركات، بل أمام أصحاب المصلحة الاخرى بمن فيهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات الاخرى والاجيال القادمة.

✓ اهداف المسؤولية المجتمعية

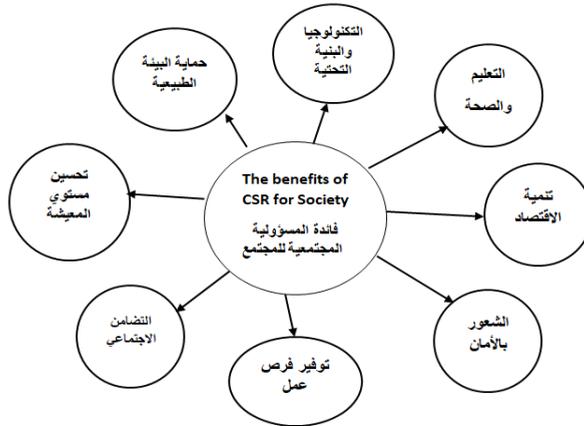
تتمثل أهداف المسؤولية الاجتماعية في الاتي (Chahal, H. &Sharma, R,2016,p34)

- بناء قاعدة مترابطة محليا وعالميا للشراكة والمساهمة في الرأي، والعمل ليس في حقل المسؤولية الاجتماعية وحدها ، وانما في كل مجالات الحياة

- الحفاظ على سلامة الانسان والحيوان والنبات والبيئة، وحماية الكون من عواقب الأفعال الضارة انيا ومستقبليا .
- الارتكاز على إنفاذ معاهدات حقوق الانسان (Human rights treaty) بدرجاتها المتفاوتة ، بدءا من الحقوق الأساسية ، ثم الفرعية، ثم الحقوق الكلية للكون والطبيعة .
- ✓ **اهمية المسؤولية المجتمعية**
- للمسؤولية المجتمعية أهمية كبيرة وتعود بالفوائد العديدة :-
- أهميتها بالنسبة للمؤسسة:
- تحسين الصورة الذهنية والسمعة الإيجابية للمؤسسة في نظر الزبائن والموظفين وأفراد المجتمع عموماً.
 - تعزيز مناخ العمل داخل المؤسسة وتعزيز روح التعاون والترابط بين الأطراف المختلفة.
 - الاستجابة الفعالة لتغيرات احتياجات المجتمع، وتحقيق العائد المادي والأداء المحسّن بفضل تبني المسؤولية الاجتماعية.
 - أهميتها بالنسبة للمجتمع:
 - تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وهذا يمثل جوهر المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.
 - تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.
 - زيادة الوعي بأهمية التكامل بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
 - المساهمة في التنمية وزيادة التثقيف والوعي الاجتماعي للأفراد، مما يسهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
 - بالنسبة للدولة:
 - تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.
 - تعزيز عوائد الدولة بفضل وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
 - المساهمة في التطور التكنولوجي والحد من البطالة وغيرها من التحديات التي يواجهها الدولة الحديثة.
 - بشكل عام، المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرفاهية الشاملة، وتقوم بتوفير فوائد متعددة للمؤسسات والمجتمع والدولة على حد سواء.



الشكل رقم (٣) من اعداد الباحثة بالاستفادة من الدراسات السابقة
The benefits of CSR for the company
فائدة المسؤولية المجتمعية للشركات



الشكل رقم (٤) من اعداد الباحثة بالاستفادة من الدراسات السابقة
The benefits of CSR for the Society
فائدة المسؤولية المجتمعية للمجتمع

✓ عناصر المسؤولية المجتمعية

تتكوّن المسؤولية المجتمعية من عناصر مترابطة ينمي كل منها الآخر ويدعمه ويقوّيه ويتكامل معه، وهذه العناصر هي: الاهتمام والفهم، والمشاركة وقد حددها (السيد احمد عثمان) عناصرها كالتالي :

- **الاهتمام:** ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها. وللاهتمام مستويات منها: الانفعال مع الجماعة، حيث يساير الفرد وبصورة آلية حالتها الانفعالية لمجرد أنه يعتبر نفسه في قلب المسؤولية فيتعاون ويتفاعل بحماس تلقائياً مع الجماعة ويرى أن مسابرة لها موضوعية ومنطقية. والانفعال بالجماعة يحدث بصورة إرادية حيث يأتي تضامنه مع الجماعة بناء على قناعة ذاتية منه، فيجعل أهدافها محور اهتماماته ويتفاعل معها بصدق وشفافية.

- **الفهم:** هو ينقسم إلى شقين، الأول فهم الفرد للجماعة والقوى النفسية المؤثرة في أعضائها ، الثاني فهم الفرد للمغزى الإجتماعي لأفعاله . ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ومنظمتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها. أما الشق الثاني من الفهم، وهو فهم الفرد للمغزى الإجتماعي لأفعاله ، فالمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله و تصرفاته و قراراته على الجماعة ،أي يفهم القيمة الإجتماعية لأي فعل أو تصرف إجتماعي يصدر عنه، فالفهم الصحيح يدعم مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته وهو أيضاً يشترط الإلتزام بأخلاقيات المجتمع ومسايرة المعايير والإهتمامات الإجتماعية ومقاومة الضغوط وتنسيق الجهد الشخصي التعاوني، كما يشمل التقارب الفكري والمساهمة في المناقشة المتعلّقة وتحديد النقاط التي يجب اعتمادها للوصول الى الغاية التي تخدم المصلحة العامة... التعاطي العقلاني يجعلنا نواجه الأزمات مواجهة مسؤولة، وحين يكون استعدادنا لتحمل المسؤولية الإجتماعية معتمداً على القوى الذاتية (العقل والعاطفة والتكامل النفسي) يعطي ثماره الجيدة.

- **المشاركة:** يقصد بها إشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الإهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، و حل مشكلتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، و المحافظة على استمرارها، ولها ثلاثة جوانب: أولها، التقبل، أي تقبل الفرد للدور أو الأدوار الإجتماعية التي يقوم بها والملائمة له في إطار ممارسة سليمة. وثانيها، التنفيذ، حيث ينفذ الفرد العمل وينجزه باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين وتخدم الهدف. وثالثها، التقييم، حيث يقم كل فرد عمله وفقاً لمعايير المصلحة العامة والأخلاق. وتلعب الثقافة دوراً في مجال المشاركة الاجتماعية، فالثقافة هي همزة الوصل بين الفرد والواقع

الإجتماعي. منها نتعلم أصول العلاقات الإنسانية ونستدلّ على سبل التعايش الإنساني والاجتماعي السليم.

ويؤكد السيد عثمان على الترابط و التكامل بين عناصر المسؤولية الإجتماعية الثلاثة : الإهتمام، الفهم، المشاركة، لأن كلا منها ينمي الآخر ويدعمه، فالإهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة ، وكل ما زاد فهمه زاد إهتمامه، كما أن الإهتمام و الفهم ضروريا للمشاركة ، والمشاركة نفسها تزيد من الإهتمام و تعمق من الفهم . ولا يمكن أن تتحقق المسؤولية الإجتماعية عند الفرد إلا بتوفر عناصرها الثلاثة.

✓ ابعاد المسؤولية المجتمعية

هناك العديد من التصنيفات لأبعاد المسؤولية المجتمعية، فيرى (Griffin, 1993:98) أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للمسؤولية المجتمعية وهي :-

1- المسؤولية المجتمعية اتجاه الأطراف ذات المصلحة :

تتعدد الأطراف التي لها صلة مباشرة بنشاطات المنظمة و ينعكس عليها تبني المؤسسة لبرامج وانشطة المسؤولية الاجتماعية وهؤلاء الأطراف هم :

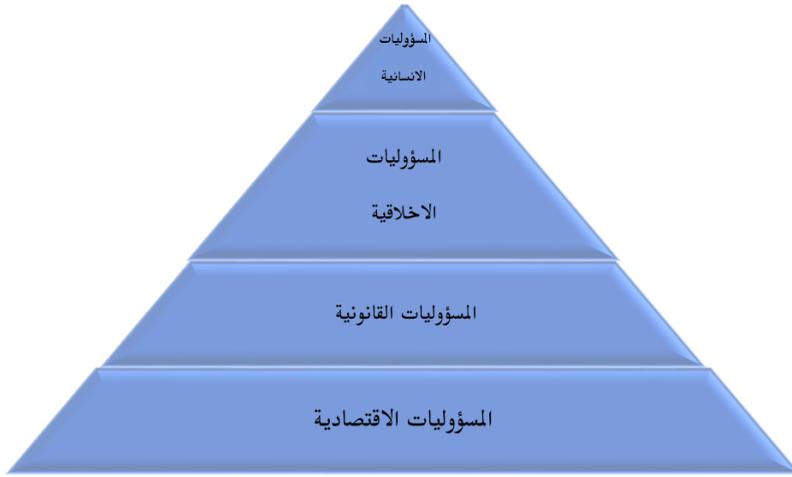


شكل رقم (٥) يوضح الأطراف ذات المصلحة التي تتحمل المنظمة المسؤولية نحوهم

المصدر / من اعداد الباحثة بالاستفادة من الدراسات السابقة

✓ هرم المسؤولية المجتمعية

لقد عرف (A.Carroll,1989) المسؤولية الاجتماعية على أنها : التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع، وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات الى اكبر قدر ممكن.



الشكل رقم (٦) هرم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال

المصدر / Ariche B. Carroll, "The pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, Indiana University, July / August 1991, P. 42

من خلال ما يعرف بهرم المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الاعمال والذي يمثله الشكل رقم (٣) ووفقا لما به هرم المسؤولية الاجتماعية فان على منظمات الاعمال القيام بأربعة اشكال من المسؤولية الاجتماعية وهي مرتبة من حيث الاهمية على النحو التالي :

١- المسؤولية الانسانية او التطوعية : وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع أن يحصل عليها من المنظمة مباشرة مثل الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة اشكالها والتي تهدف الى المحافظة على نوعية الحياة .

٢- المسؤولية الاخلاقية : وتمثل المساهمات أو الأنشطة التي يتوقع أن تقوم بها المنظمة تجاه المجتمع دون ان تكون هذه المساهمات او الأنشطة قد فرضت بنص قانوني .

٣- المسؤوليات القانونية : وتمثل جملة التشريعات التي تحمي المجتمع والمنصوص عليها من خلال القوانين والتي من الواجب أن تتصاع اليها منظمات الاعمال وتلتزم بها .

٤- المسؤوليات الاقتصادية : تمثل قيام منظمات الاعمال بانتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع و توفيرها بالسعر المرضي للمجتمع والمستثمر معا وبما يحقق في نفس الوقت الاستمرار للمنظمة .

المحور الثالث : العلاقة بين تحقيق برامج المسؤولية المجتمعية واستدامة الموارد في المؤسسات .

المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة مفهومان متقاربان جدا ويصعب التمييز بينهما، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية يشمل عدة عناصر، منها: احترام البيئة عن طريق مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية والامان خلال عملية الانتاج وفي خصائص المنتجات ، وإثراء الحوار الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، وتحسين ظروف العمل، وأنظمة الاجور، والتكوين المهني . وكذلك احترام حقوق الانسان من خلال احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، ومكافحة عمل الاطفال إضافة إلى الالتزام بأخلاقيات الادارة مثل مكافحة الرشوة، وغسل الاموال والاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتحاور مع أصحاب المصالح وأخيرا الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة .

وتعتبر المسؤولية المجتمعية شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقها في المسؤولية المجتمعية ، أما الفرق بينهما فيكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعني به أطراف عدة مثل: الدولة، قطاع الاعمال، المجتمع المدني، المواطنين، المستهلكين. في حين أن مناقشة موضوع المسؤولية المجتمعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها

فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية و الذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛
 - الأمان عند عملية الإنتاج و تحقيق الأمان في خصائص المنتجات؛
 - إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور؛
 - احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل؛
 - الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال؛
 - الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتحاور مع أصحاب المصالح ؛
 - الانضمام الى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...
- نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان وكلاهما يخدم الآخر.

والتنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية

والبيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة . ولقد تغير توجه منظمات الاعمال في الأونة الاخيرة من التوجه لتحقيق الربح الى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية . لذلك انتهجت هذه المنظمات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الاعمال ومواثيق بيئية واجتماعية . فبالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير اخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية . ومن هذا المنطق فان اي منظمة اعمال تسعى الى ادماج التنمية المستدامة الذي تنشط في وسطه ان يأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والكلبي وبشكل عملي فان المنظمة التي تود ان تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي : احترام البيئة، وتحقيق نظم الامان في الانتاج والمنتجات ، اثناء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل ، احترام حقوق الانسان ، محاربة الفساد والرشوة وتبويض الاموال ، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية ، الحوار مع اصحاب المصالح ، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ويبرز التزام منظمات الاعمال بمسؤولياتها المجتمعية اتجاه موظفيها وزبائنها والمجتمع والبيئة من خلال : - اتباع أنظمة أجور عادلة

- توفير ظروف عمل مناسبة مع الاهتمام بأنظمة الصحة والسلامة في مكان العمل

- التركيز على تنمية و تدريب المورد البشري في مكان العمل

- اتاحة فرص متساوية للإفراد العاملين بشأن تعيين المعوقين وتدريبهم ومنحهم فرص التقدم في المنظمة

- تطبيق المواصفة القياسية ISO ٩٠٠ الخاصة بالجودة التي تعد كأداة تحقق المؤسسة من خلالها النجاح في الاجل الطويل ،وذلك عبر ارضاء العميل وتحقيق المنافع لجميع أعضاء المنظمة والمجتمع .

- تطبيق استراتيجية التحسين المستمر داخل المنظمة .

العمل على ترسيخ ثقافة الجودة والتزام العاملين أخلاقيا بإنتاج منتجات ذات جودة عالية وأمنة .

- نشر ثقافة الحفاظ على البيئة لدى الموظفين وافراد المجتمع بشكل عام مع وضع نظام للتخلص من النفايات بأسلوب علمي لتقليل اثرها على البيئة.

- اقتناء تكنولوجيا صديقة للبيئة .

- التخفيض من استهلاك مصادر الطاقة الاحفورية واستبدالها بشكل تدريجي بمصادر الطاقات المتجددة القيام بحملات تشجير وتنظيف للشواطئ -

- العمل على تطبيق نظام للإدارة البيئية مع السعي للحصول على المواصفة القياسية العالمية ISO14000
 - فممارسة كل هذه الأنشطة بشكل دائم وإدماجها ضمن استراتيجيتها وسياستها من شأنه ان يساهم في تحقيق الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة المتمثلة في :-
 - تحسين رفاهية المورد البشري وتنميته وتطوير ادائه
 - الاستخدام المستدام للموارد مع الحفاظ على البيئة
 - دعم المجتمع ومساندته في حل مشاكله
- وهناك عدة آراء تلخص العلاقة بين المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة

وهي:

الرأي الأول:

تستخدم بعض المنشآت مصطلح التنمية المستدامة بدلا من المسؤولية المجتمعية، حيث ترى أن المسؤولية المجتمعية هي نتيجة متطلبات التنمية المستدامة وأبعادها، أي أن مفهوم التنمية المستدامة، هو مرادف لمفهوم المسؤولية المجتمعية يمكن القول أنهم وجهين لعملة واحدة.

الرأي الثاني:

يرى أن التزام المنشآت بتقديم برامج مجتمعية مع مراعاة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، كفيل بخلق ثقافة التنمية المستدامة ، وأن خلق هذه الثقافة مرهون بتطبيق برامج المسؤولية المجتمعية، أي أن المسؤولية المجتمعية هي السبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

الرأي الثالث:

يرى أن المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة على درجة وثيقة من الترابط، حيث يصعب الفصل بينهما، حيث تمثل المسؤولية المجتمعية التنمية المستدامة على مستوى المنشآت مع التركيز بشكل خاص على القضايا والأهداف المتعلقة بها ، باعتبار أن التنمية المستدامة هي السبيل لتحقيق المسؤولية المجتمعية وأساسها. وفي النهاية يمكن استنتاج أن المسؤولية المجتمعية للمنشآت هو نموذج لتعزيز المساهمة في التنمية المستدامة من خلال ركائز التنمية نفسها والمتمثلة في الحفاظ على التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة. هناك علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية، حيث يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال ممارسات المسؤولية المجتمعية، والعكس قد تكون التنمية المستدامة هي السبيل لتحقيق المسؤولية المجتمعية .

لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لهما أهداف مشتركة ويصبان في نفس المجرى ، فالمنظمات في سعيها للإلتزام بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاء الأطراف ذوي المصلحة تكون قد حققت بذلك أهداف التنمية المستدامة، في المقابل

نجد ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب من منظمات الاعمال ان تضع استراتيجية واضحة - تتماشى مع الخطة الوطنية العامة- لتسخير جزء من مواردها لتجسيد مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الخاتمة

مما سبق يمكن استخلاص النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج :

- ١- ان المسؤولية المجتمعية هي التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسات ، وهذا التطبيق يسهم في تعزيز وتفعيل التنمية المستدامة .
- ٢- تبني فلسفة التنمية المستدامة تعني أننا مطالبون سكانا ومنظمات اعمال وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الاشياء في بيئاتنا والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز وعقلاني سيقودنا الي تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة .
- ٣- المسؤولية المجتمعية للشركات تعتبر مسألة مبادئ ومسئولية أخلاقية فمن أهم الاسباب التي أدت إلى فساد الشركات في العالم وفي مصر على وجه الخصوص عدم التزامها بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية، اذ ان الشركة تتطور وتنمو لصالح المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم مواردها المادية والبشرية، لذا فهي مسؤولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي والبيئي ، وهذه المسؤولية تحقق لها العديد من المزايا والمنافع ومنها: التقارب بين الشركة والجمهور، وزيادة ثقة المساهمين في الشركة، والحفاظ على البيئة، وتحسين سمعة الشركة، وبالتالي تحسين الاداء المالي للشركة، مما يساعد في النهاية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٤- أن تنمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات تعتمد على توفير الكفاءات البشرية القادرة على إحداث التجديد والتطوير وخلق بيئة إبداعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة لها .
- ٥- لازالت الجهود الفردية لبعض الشركات غير مؤثرة ولمموسة، ولكن العديد من الشركات العربية قد بدأت في الأونة الاخيرة بتبني توجه المسؤولية الاجتماعية للشركات بقوة .
- ٦- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع في جمهورية مصر العربية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ومدى تطورهما وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منها.

٧- غياب ثقافة العطاء للتنمية، حيث أن معظم جهود المؤسسات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق الي مشاريع تنموية تغير المستوي المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام .

التوصيات :

١. تعتبر المسؤولية المجتمعية المتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة منهجا جديدا أساس اهتماماته الحاجات الاقتصادية الجديدة القائمة علي الوعي وتحقيق الازدهار وذلك ضمن خطة عالمية واعراف اجتماعية بعيدة عن مدونات الاستهلاك المادي والعيش الرغيد ، فالغرض وفقا من ذلك هو بناء أنماط جديدة للرفاه تتماشى مع القضايا البيئية والأخلاقية .
٢. ضرورة العمل على إيجاد صيغ إلزامية لهذه المسؤولية من خلال معايير قياسها، ووضع الجوائز والحوافز عند تحقيق مستويات مقبولة منها .
٣. إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة المؤسسات وثقافتها، وكذلك ضمن قواعدها ومبادئها كما تعمل به المؤسسات العالمية الرائدة .
٤. تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات التي تقع على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من قبلها بالمساهمة في تطوير وتحسين المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والصحي
٥. ضرورة اهتمام وسائل الاعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد علي كل من المنظمات الملتزمة لهذه المسؤولية وعلي المجتمع .
٦. الاطلاع علي تجارب المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية والتعرف علي برامجها من اجل الاستفادة منها .
٧. تطبيق برامج المسؤولية المجتمعية لتحقيق الاستدامة بعد ما شهده العالم في الآونة الأخيرة من مظاهر بيئية واجتماعية واقتصادية اثرت بشكل واضح علي البيئة .
٨. علي الدول ان تتغلب من مشاكلها التنموية من خلال وضع مخططات تتلائم مع مجتمعاتها المدنية ونوعية الحكم بها .
٩. يجب التوسع في الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر وذلك من خلال تأسيس الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والاهتمام بتوزيع الأجور بالشكل الذي يحقق العدالة الاجتماعية وضمن التمويل العادل والمستدام والشفاف لنظام الحماية الاجتماعية من خلال مزيج من الضرائب والإشتراكات .
١٠. التزام المؤسسات بتوفير عنصر الشفافية والافصاح عن برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

١١. وضع الدولة تصور شامل عن متطلبات التنمية المستدامة التي يمكن للمؤسسات المساهمة فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١- اسامة المليجي، (٢٠١٠).المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمواصفات القياسية الدولية الجودة واستراتيجية التغيير ISO٢٦٠٠ ، المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للجودة (الجودة واستراتيجية التغيير، القاهرة، مايو ٢٤ - ٢٥)
- ٢- بخته بطاهر ، علي عرقوب (٢٠١٨) . دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- ٣- الحسن، إحسان محمد، (٢٠١٠ م).النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة": دار وائل للطباعة والنشر، ط 2 عمان، الاردن.
- ٤- رقامي محمد، بوشنقىر إيمان، (٢٠١٢). "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة يومي ١٩-٢٠ نوفمبر ٢٠١٢، ص٤٣٩
- ٥- صالح السحيباني، (٢٠٠٩) . المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم استشراف"، بيروت، لبنان ٢٥-٢٣، مارس
- ٦- عماري عمار، (٢٠٠٨) . اشكالية التنمية المستدامة وابعادها " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يوم ٧-٨ ابريل ٢٠٠٨ ، ص ١٢-١٣
- ٧- كمال التابعي، (٢٠٠٦). التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة.
- ٨- مدحت محمد أبو النصر،(٢٠١٧) . التنمية المستدامة -مفهومها - ابعادها - مؤشراتها . المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة.
- ٩- مدحت محمد أبو النصر،(٢٠١٥) . المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات ، المواصفات القياسية ISO26000 ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة.

ثانياً : المراجع الأجنبية ومواقع شبكة المعلومات الدولية

- 1- Archie B. Carroll. Carroll's pyramid of CSR: taking another look. 1 International Journal of Corporate Social Responsibility, 2016.
- 2- DU, Shuili; BHATTACHARYA, Chitrabhan B.; SEN, Sankar. Maximizing business returns to corporate social

responsibility (CSR): The role of CSR communication. *International journal of management reviews*, 2010, 12.1: 8-19.

3- [http / www.eswwds.org.eg/CSR.htm](http://www.eswwds.org.eg/CSR.htm)

4- [http/ www.masry.gov.eg/SocialResponsibility.aspx](http://www.masry.gov.eg/SocialResponsibility.aspx)

5- TITKO, Jelena, et al. Differences in attitude to corporate social responsibility among generations. *Sustainability*, 2021, 13.19: 10944.

6- UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002.